إصلاحات الإمام علي (عليه السلام) في النظم الاقتصادية

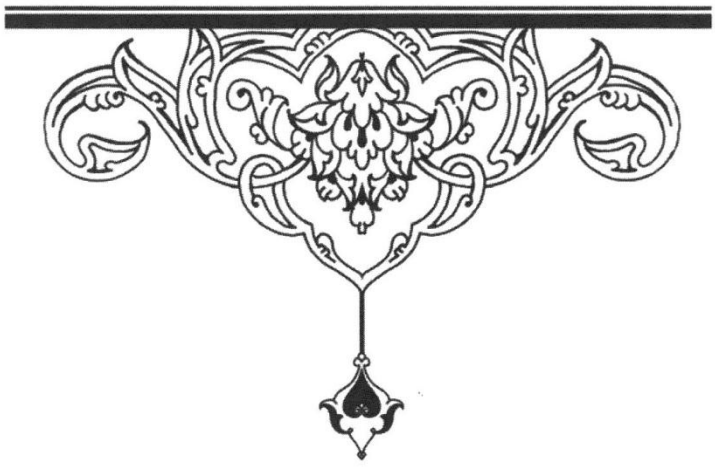

أ. م. محمد خضير عباس الجيلاوي
كلية الطوسي الجامعة – النجف الأشرف

إصلاحات الإمام علي (عليه السلام) في النظم الاقتصادية

أ. م. محمد خضير عباس الجيلاوي
كلية الطوسي الجامعة – النجف الأشرف

مختصر البحث:

تسلم الإمام علي (عليه السلام) الخلافة فوجد الأوضاع متردّية بشكل عام، وعلى أثر ذلك وضع خطّة إصلاحية شاملة، ركّز فيها على الشؤون الإدارية والاقتصادية. ففلسفة الإمام (عليه السلام) كانت من حِكَم القرآن الكريم هدفها إيجاد التنظيم والنَّظم في المجتمع. وامتاز الفكر الاقتصادي عند الإمام علي (عليه السلام) بمتانته وتماسكه واستناده إلى قواعد منطقية رصينة، فجاء هذا الفكر متميزاً بخصائص قد لا يظفر بها أيُّ قائد أو مفكر فهو فكرٌ إنساني. وقد جعل الإمام (عليه السلام) الإصلاح الاقتصادي أساساً للإصلاح الاجتماعي.

وإذا لا حظنا سياسته (عليه السلام) لعرفنا أنها سياسة الدين في النظر إلى عباد الله تعالى نظرة المساواة والعدالة. ومن الطبيعي أنْ تؤدي هذه السياسة العادلة والشفافة إلى نتيجة واحدة وهي الاستقرار الاقتصادي وانخفاض أو حتى انعدام مستوى الفقر في المجتمع. إنَّ الانسانية على ما جربت من تجارب وبلغت من رقي وإبداع في الأنظمة الاقتصادية فإنها بأي حال لم تستطع أنْ تنشأ مثل هذا النظام الاقتصادي الذي انتهجه الإمام (عليه السلام)؛ لأنه يرتبط بواقع الحياة، ولا يشذ عن سننها، وهو يهدف قبل كل شيء إلى عدالة التوزيع وبسط الرفاهية على الجميع.

إنَّ المثل العليا في سياسته (عليه السلام) الاقتصادية، هي من غير شك تنشد الأهداف الأصيلة التي رفع شعارها الإسلام، ولكن لم يفقها ذلك الجيل الذي تعود على الأثرة، وتعود على الاستغلال، فانصرفوا عن الإمام (عليه السلام) وأهل بيته

(عليهم السلام) والتحقوا بالمعسكر الأموي الذي يضمن لهم الاستغلال، والنهب، وسلب قوت الشعب، والتلاعب باقتصاد البلاد.

Reforms of Imam Ali (peace be upon him) in economic systems

Imam Ali (peace be upon him) received the caliphate and found the situation generally deteriorating, and after that the development of a comprehensive reform plan, which focused on administrative and economic affairs. In the philosophy of Imam (peace be upon him) was one of the rule of the Koran to find the organization and systems in society.

The economic thought of Imam Ali (peace be upon him) with its strength and cohesion and its reliance on sound logical rules, came this thought distinct characteristics that may not win any leader or thinker is a human thought. The Imam (peace be upon him) has made economic reform the basis for social reform.

And if we do not notice his policy (peace be upon him) to know that it is the policy of religion in the eyes of the worshipers of God's view of equality and justice. It is natural that this fair and transparent policy leads to one result: economic stability, low or even a lack of poverty in society.

Humanity has not been able to create such an economic system adopted by Imam (peace be upon him) because it is related to the reality of life, and is no exception to its enactment, and it is above all aimed at justice Distribute and spread prosperity to everyone.

The ideals of his economic policy are without doubt the original goals of Islam, but this generation, which is accustomed to exploitation, has not understood it and is accustomed to exploitation. So they turned away from the imam (peace be upon him) and his family (peace be upon them) And joined the Umayyad camp, which guarantees them exploitation, looting, and robbing the people and manipulating the economy of the country.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه المنتجبين.

وبعد: النظام الاقتصادي الإسلامي نظام شامل؛ لأنَّ دين الإسلام دين شامل ينظم علاقة العبد بربه وعلاقته بإخوانه في المجتمع، فقد قدم النظام الاقتصادي الإسلامي القواعد لكل أنواع العلاقات والمعاملات الاقتصادية في مجالات الملكية، والحرية، والعدالة، والضمان الاجتماعي، وتدخل الحكومة، وتوازن المصالح، ونظم شؤون الفرد والجماعة والدولة في مختلف النواحي الشخصية، والاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية في السلم والحرب، وكل ذلك على قواعد ثابتة وأحوال مستقرة تخدم أغراضاً محددة وتحقق أهدافاً معروفة بتنظيم دقيق ومنطق راق.

من هنا فإنَّ ما يهدف إليه هذا البحث هو جمع الأضواء وتسليطها على أهم المبادئ والخصائص والأصول للنظام الاقتصادي في الإسلام لا سيما في خلافة الإمام علي (عليه السلام) والإصلاحات التي قام بها؛ لإنَّ الأنظمة الإسلامية في الحقل الاقتصادي توجب نشر الرفاهية بين الشعوب وضمان معيشتها ولا تدع مجالاً للفقر والحرمان وعدم الاستقرار. على هذا الخلق بنى الإمام (عليه السلام) سياسته التي أضاءت في دنيا الإسلام، وكان السبب في خلوده، واعتزاز الإنسانية به في جميع الأجيال والآباد. واقتضت الدراسة تقسيم البحث على مبحثين، وسبق هذين المبحثين تمهيد بينت فيه التعريف بمفردات البحث وهي: (مصطلح الاقتصاد ومفهوم النظام الاقتصادي)، لمشاركتها في إعطاء صورة واضحة عن عنوان موضوع البحث. ثمَّ ذكرت أقوال الإمام (عليه السلام) في الاقتصاد.

أما المبحث الأول: فكتبت فيه عن سياسة الإمام علي (عليه السلام) في الإصلاح الاقتصادي والغاء التمايز الطبقي.

والمبحث الثاني: تكلمت فيه عن سياسة الإمام (عليه السلام) الاقتصادية والتوجيهات التي حث عليها في هذا الجانب. وذكرت بعض النماذج من التراث الاقتصادي في سيرته (عليه السلام).

وختمت البحث بخاتمة أوجزت فيها إلى أهم ما توصلت فيها من نتائج.

التمهيد: تعريف الاقتصاد

الاقتصاد في اللغة: مأخوذ من القصد وهو استقامة الطريق والعدل، والقصد في الشيء خلاف الإفراط؛ وهو ما بين الإسراف والتقتير. وقال الراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ) في تعريف الاقتصاد: القَصْدُ: استقامة الطريق، يقال: قَصَدْتُ قَصْدَه، أي: نحوت نحوه، ومنه: الاقتصاد، والاقتصاد على ضربين:

أحدهما محمود على الإطلاق، وذلك فيما له طرفان: إفراط وتفريط كالجود، فإنه بين الإسراف والبخل، وكالشّجاعة فإنّها بين التّهوّر والجبن، ونحو ذلك، وعلى هذا قوله تعالى: ﴿واقْصِدْ فِي مَشْيِكَ﴾ [١]. وإلى هذا النحو من الاقتصاد أشار بقوله تعالى: ﴿والَّذِينَ إذا أَنْفَقُوا﴾ [٢].

والثاني يكنّى به عمّا يتردّد بين المحمود والمذموم، وهو فيما يقع بين محمود ومذموم، كالواقع بين العدل والجور، والقريب والبعيد، وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ ظالِمٌ لِنَفْسِه ومِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ﴾ [٣]، وقوله تعالى: ﴿وسَفَراً قاصِداً﴾ [٤]. أي: سفراً متوسّط غير متناهي هي البعد، وربما فسّر بقريب [٥].

أما في الاصطلاح: فالاقتصاد هو: الأحكام والقواعد الشرعية التي تنظم كسب المال وإنفاقه وأوجه تنميته.

وعلم الاقتصاد هو: العلم الذي يتناول تفسير الحياة الاقتصادية وأحداثها وظواهرها، وربط تلك الأحداث والظواهر بالأسباب والعوامل العامة التي تتحكم فيها [٦].

مفهوم النظام الاقتصادي:

النظام الاقتصادي الإسلامي: هو مجموعة الأحكام والقواعد والوسائل التي تطبق على النشاط الاقتصادي في المجتمع المسلم لحل مشاكله الاقتصادية في النواحي الإنتاجية والتوزيعية والتبادلية كما يتضمن هذا النظام ما يتعلق بتوزيع الثروة وتملكها والتصرف فيها. فقد جاء الإسلام بمبادئ وأصول معينة تنطوي على سياسة اقتصادية

متميزة، وقد جرى تطبيق هذه المبادئ وتلك السياسة في عهد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) بدقة والتزم بها بعده الإمام علي (عليه السلام).

ويمكن أنْ نقول: إنَّ الاقتصاد الإسلامي له جانبان:

١- جانب ثابت: وهو عبارة عن مجموعة المبادئ أو الأصول السياسية والاقتصادية التي جاءت بها نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية ليلتزم بها المسلمون في كل زمان ومكان نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ (٧). ونحو قوله تعالى : ﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ (٨). ونحوها من النصوص العامة التي تقرر بعض المبادئ كمبدأ الحرية المقيدة بالضوابط العامة ومبدأ تحقيق التوازن الاقتصادي ومبدأ الملكية الخاصة، وغيرها. فهذه مبادئ ثابتة غير قابلة للتغير، ويخضع لها المسلمون في كل زمان وفي كل مكان ويلحظ عليها أنها قليلة، وأنها عامة لا تتجاوز الحاجات الأساس لكل مجتمع وهي تعد من سر عظمة الاقتصاد الإسلامي وخلوده؛ إذْ إنها صالحة لكل زمان ومكان بغض النظر عن درجة تطوره الاقتصادي.

٢- جانب متغير: وهو من الأساليب والخطوط العملية والحلول الاقتصادية التي تتبناها السلطة الحاكمة في كل مجتمع إسلامي لوضع أصول الإسلام وسياسته الاقتصادية في واقع مادي يعمل المجتمع في إطاره ومن ذلك بيان العمليات التي توصف بأنها ربا أو صور الفائدة المحرمة ومدى تدخل الدولة.

ومن المبادئ الأساس التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي، مبدأ التوجيه الإداري للنشاط الاقتصادي، وهذا المبدأ مؤسس في أصوله على نظرية التوازن الاجتماعي التي يعتمدها الإسلام أسلوباً وهدفاً لتحقيق العدالة الاجتماعية. وبمقتضى هذا النظر يخضع النشاط الاقتصادي في حركته وتوجهه لإرادة الدولة بوصفها الممثل الشرعي للمجتمع غير أنَّ هذا الخضوع مقيد بتحقيق الغاية الكبرى التي يستهدفها الإسلام وهي العدالة الاجتماعية عن طريق فكرة التوازن الاجتماعي.

ومتى كانت العدالة الاجتماعية هي الغاية الكبرى التي يسعى الإسلام إلى تحقيقها فإنَّ كل الأساليب والوسائل التي من شأنها إدراك هذه الغاية تعد من قبيل إدراك المصلحة العامة التي يجب على ولي الأمر أو من يمثله العمل على تحقيقها وقد

منحت الشريعة الإسلامية لولي الأمر سلطات تقديرية واسعة لتمكينه من إدراك العدالة الاجتماعية على الوجه الذي رسمه الشارع.

ويجب على الحاكم الإسلامي والحكومة الإسلامية العمل على نفي الفقر والحرمان، ومكافحة الجهل والمرض، وذلك بتطبيق النظام الاقتصادي الذي جاء به الإسلام. قال أمير المؤمنين (عليه السلام): (القبر خير من الفقر)[٩]. و(الحرمان خذلان)[١٠]. و(إنَّ الفقر مذلة للنفس، مدهشة للعقل، جالب للهموم)[١١].

أقوال الإمام علي (عليه السلام) في الاقتصاد:

هناك كثير من أقوال أمير المؤمنين (عليه السلام) في الاقتصاد، وقد ركز (عليه السلام) على أهمية هذا الركن الأساس في معاش الناس، ويعد ركناً مهماً من مهمات الخليفة تجاه قيام الدولة المتحضرة والعادلة. فقد عنى (عليه السلام) بتطوير الحياة الاقتصادية، وانعاش الحياة العامة في جميع أنحاء البلاد فلا يبقى فقير أو بائس أو محتاج، وذلك بتوزيع ثروات الأمة توزيعاً عادلاً على جميع أفراد الأمة بغض النظر عن دينهم وملتهم.

قال الإمام علي (عليه السلام) في الاقتصاد:

(الاقتصاد ينمي القليل)[١٢]. و(لن يهلك من اقتصد)[١٣]. و(ليس في الاقتصاد تلف)[١٤]. و(من لم يحسن الاقتصاد أهلكه الإسراف)[١٥]. و(من اقتصد خفت عليه المؤن)[١٦]. و(من اقتصد في الغنى والفقر، فقد استعد لنوائب الدهر)[١٧]. و(من صحب الاقتصاد، دامت صحبة الغنى له، وجبر الاقتصاد فقره وخلله)[١٨]. و(من المروءة ان تقتصد فلا تسرف، وتعد فلا تخلف)[١٩]. و(الاقتصاد بلغة)[٢٠]. و(ما عال من اقتصد)[٢١]. و(السرف مثواة، والقصد مثراة)[٢٢]. و(غاية الاقتصاد القناعة)[٢٣].

وجاء في كتاب "غرر الحِكم ودرر الكلم" للآمدي (ت ٥٥٠هـ) عن الاقتصاد من أقوال أمير المؤمنين (عليه السلام):

(لا هلاك مع اقتصاد).

و(الاقتصاد ينمي اليسير).

و(الاقتصاد نصف المؤونة).

و(طريقتنا القصد وسنتنا الرشد).

و(المؤمن سيرته القصد وسنته الرشد).

و(ليكن مركبك القصد ومطلبك الرشد).

و(إنَّ منع المقتصد أحسن من عطاء المبذر).

و(من المروءة غض الطرف ومشي القصد).

و(عليك بالقصد فإنه أعون شيء على حسن العيش).

و(كن جواداً مؤثراً أو مقتصداً مقدراً وإياك أنْ تكون الثالث).

و(عليك بالعدل في الصديق والعدو والقصد في الفقر والغنى).

و(عليك بالقصد في الأمور فمن عدل عن القصد جار ومن أخذ به عدل).

و(من صحب الاقتصاد دامت صحبة الغنى له وجبر الاقتصاد فقره وخلله).

و(كفى بالمرء كيساً أنْ يقتصد في مآربه ويجمل في مطالبه آثار القصد وفوائده).

و(عليكم بالقصد في المطاعم فإنه أبعد من السرف وأصح للبدن وأعون على العبادة).

و(إذا أراد الله بعبد خيراً ألهمه الاقتصاد وحسن التدبير وجنبه سوء التدبير والإسراف) [٢٤].

كتب الإمام علي (عليه السلام) كتاباً إلى زياد بن أبيه يأمره بالاقتصاد جاء فيه: (فدع الإسراف مقتصداً، واذكر في اليوم غداً، وامسك عن المال بقدر ضرورتك) [٢٥].

وفي وصية أمير المؤمنين (عليه السلام) لابنه الحسن (عليه السلام) قال له: (واقتصد في معيشتك، واقتصد في عبادتك، وعليك فيها بالأمر الدائم الذي تطيقه) [٢٦].

وفي الرواية المعروفة المروية عن أمير المؤمنين علي (عليه السلام) أنه جعل (قوام الدين والدنيا) في ركنين: أحدهما القضايا الاقتصادية وما يقوم عليه معاش الناس، والركن الآخر هو العلم والمعرفة [٢٧].

المبحث الأول: الإصلاح الاقتصادي والغاء التمايز الطبقي:

- **الإصلاح الاقتصادي:**

جعل الإمام (عليه السلام) الإصلاح الاقتصادي أساساً للإصلاح الاجتماعي. وقد كان من الطبيعي جداً – حتى عند المفكرين والمصلحين – في عصر الإمام (عليه السلام) وقبله أنْ يوجد أناس جائعون فقراء، وأنْ يوجد أغنياء يحارون كيف ينفقون أموالهم، فلم يكن الفقر والغنى مشكلة اجتماعية تطلب حلاً؛ لأنها في نظرهم أمر طبيعي لا محيد عنه. إنما المشكلة هي: كيف السبيل إلى إسكات الفقراء وحماية الأغنياء ؟ فكان الإمام (عليه السلام) بعد النبي الأعظم (صلى الله عليه وآله وسلم) هو أول من كشف أنَّ الفقر والغنى مشكلة اجتماعية خطيرة، ونظر إليها على أساس أفاعيلها الاجتماعية[٢٨].

فالعمال ومن لا يستطيعون عملاً كطبقة الفقراء تتألف من الذين لا يستطيعون عملاً، لعاهة فيهم لا يقدرون معها على العمل، أو لا يستطيعونه لكبر السن وضعف البنية، أو لا يستطيعونه لصغر السن كالأيتام الذين لا كافل لهم، أو يستطيعون ويعملون، ولكن عملهم لا يمُدهم بالكفاية، ولا ييسر لهم مستوى لائقاً من العيش.

هذه الطبقة تتألف من هذه الطوائف، وإذا لم تلاق عناية من المجتمع ينحرف قويها إلى طريق الجريمة، ويموت ضعيفها جوعاً، وهي في الحالين سبة وخطر على المجتمع.

إذن فلا بد من تدبير يدفع البؤس عن أفرادها، ويحول قويهم إلى خلية إنسانية عاملة وينهض بهم إلى مستوى الحياة الحرة الكريمة.

وقد سن الإمام (عليه السلام) قانوناً تعامل به مع هذه الطبقة طبقاً إلى أحكام الاسلام.

وفي كلام الإمام (عليه السلام) عن هذه الطبقة نرى تشريعاً عمالياً ناضجاً إلى أبعد الحدود، ومستوعباً تمام الاستيعاب، وهو على نضجه الكامل واستيعابه التام، سابق للتشريعات العمالية الحديثة بأكثر من ألف ومائتي عام.

ففي النصف الثاني من القرن الثامن عشر ظهرت طلائع الثورة الصناعية في انكلترا، وهي أول بلد أوربي شهد الانقلاب الصناعي الحديث. وقد تمت للثورة الصناعية عناصرها المكونة حين اخترع البخار كقوة محركة، وعمم في صناعة المحركات. واستتبع ذلك اتساع نطاق الصناعة وتركزها في المدن، وحينئذ حدثت الهجرة من الريف إلى المدينة، فقد باع الفلاحون أرضهم من كبار الملاك، وانتقلوا إلى المصانع الجديدة كعمال، وعند ذلك ظهرت طبقة العمال إلى الوجود على نحو فعال، وانتقلت مراكز الكثافة في المجتمع من الفلاحين إليها. ومن هذا الحين بدأت هذه الطبقة تستشعر الظلم أفدح وأقسى ما يكون، فلم يكن لمطامع أصحاب المصانع حد ولا غاية، وكان العامل يعمل أكثر ساعات نهاره بأجر زهيد، فإذا ما استغنى عنه صاحب العمل، أو حلت به آفة، أو اعتراه وهن، أو بلغ سناً لا يقوى فيها على العمل، طرد من عمله.

وبدا كأنَّ هذا الوضع الشائن سيستمر إلى الأبد. وبدا كأنَّ الكيان الاقتصادي القائم على هذا الاستغلال سيبقى منيعاً. وبدا كأنَّ واقع العمال التعس أمر لا مفر منه. ولكنَّ شيئاً من هذا لم يستمر، فقد نبهت هذه المظالم الوعي العمالي، ودفعتهم إلى تحسين مستواهم الاقتصادي عن طريق الصراع. وقد عملوا كثيراً، وقد أخفقوا كثيراً، ولكنهم وفقوا أخيراً إلى تخفيض ساعات العمل ورفع الأجور، والتعويض عند الصرف من العمل، والضمان الاجتماعي بإعانة مالية تدفع للعامل المتعطل من صندوق الدولة.

وإذا رجعنا إلى عهد الإمام (عليه السلام) لنقارن بينه وبين ما حصل من النتائج هذه نجد مما يأتي:

أولاً: أنَّ التشريعات الكافلة للطبقة العاملة ومطلق من لا يستطيع العمل للمرض أو لكبر السن أو لصغره – هذه التشريعات صدرت من فوق – من طبقة الحاكمين، ومغزى أنْ تكون التشريعات الحامية لطبقة العمال قد صدرت من فوق من دون أنْ يحدث من هذه الطبقة تحسس يلجئ إلى هذا، كبير القيمة، فهو يدل على أنَّ الإمام (عليه السلام) كان يفكر في هذه الطبقة ويعمل لخيرها.

وثانياً: أنَّ ما تدفعه الدولة إلى هؤلاء ليس احساناً منها إليهم، وإنما هو حق لهم عليها، يجب أنْ تؤديه.

ومغزى هذه الملحوظة عظيم، فعندما يأخذ المعوز ما يأخذه على أنه (إحسان) يشعر بالدونية، أما حين يأخذه على أنه (حق) فإنه يشعر بشيء من هذا.

وثالثاً: أنَّ التشريع الذي سنه الإسلام وذكره الإمام (عليه السلام) يشمل كل حالة عجز، فمن لا يستطيعون عملاً لمرض أو هرم أو صغر سن، أو يعملون ولكن أجرهم لا يكفيهم هؤلاء جميعاً تكفلهم الدولة، وتعد نفسها مسؤولة عنهم.

وعهد الإمام (عليه السلام) صريح في أنَّ على الحاكم أنْ ينشئ لهذه الطبقة دائرة خاصة ترعى شؤونها، فهو (عليه السلام) يقول: (فَفَرِّغْ لأُولَئِكَ ثِقَتَكَ مِنْ أَهْلِ الْخَشْيَةِ والتَّوَاضُعِ، فَلْيَرْفَعْ إِلَيْكَ أُمُورَهُمْ) [٢٩]. إذن، فعلى الرغم من سبق عهد الإمام (عليه السلام) على التشريعات العمالية الحديثة بأكثر من ألف ومائتي عام. نلحظ أنه أوعى لحاجات هذه الطبقة وأرعى لشؤونها، وأشمل لطوائفها من هذه التشريعات.

إنَّ هذه التشريعات تمتاز بأنها أكثر تفصيلاً من عهد الإمام (عليه السلام)، وبأنها تشتمل على ملحوظات لم ترد في هذا العهد، ولكن ذلك لا يكسبها ميزة حقيقية، فالعبرة بروح التشريع وبشموله، ولا شك، بعدما عرفت، في أنَّ عهد الإمام (عليه السلام) أشمل. قال (عليه السلام): (ثُمَّ اللَّه اللَّه فِي الطَّبَقَةِ السُّفْلَى مِنَ الَّذِينَ لَا حِيلَةَ لَهُمْ، مِنَ الْمَسَاكِينِ والْمُحْتَاجِينَ وأَهْلِ الْبُؤْسَى والزَّمْنَى، فَإِنَّ فِي هَذِه الطَّبَقَةِ قَانِعاً ومُعْتَرّاً، واحْفَظِ لِلَّه مَا اسْتَحْفَظَكَ مِنْ حَقِّه فِيهِمْ، واجْعَلْ لَهُمْ قِسْماً مِنْ بَيْتِ مَالِكِ، وقِسْماً مِنْ غَلَّاتِ صَوَافِي الإِسْلَامِ فِي كُلِّ بَلَدٍ، فَإِنَّ لِلأَقْصَى مِنْهُمْ مِثْلَ الَّذِي لِلأَدْنَى، وكُلٌّ قَدِ اسْتُرْعِيتَ حَقَّه...) [٣٠]. ولطالما كرّر (عليه السلام): (وإِنِّي لَعَالِمٌ بِمَا يُصْلِحُكُمْ ويُقِيمُ أَوَدَكُمْ، ولَكِنِّي لَا أَرَى إِصْلَاحَكُمْ بِإِفْسَادِ نَفْسِي) [٣١].

يُشير الإمام (عليه السلام) في هذا الكلام إلى تلك السياسات والوسائل الفاعلة على صعيد فرض الحُكم التسلّطي على المجتمع، بيد أنّه لا يستطيع أنْ يلجأ إليها؛ لأنّها تنتهي إلى ثمن باهض هو فساد السياسي نفسه ! أجل، إنّه الإصلاح الذي يكون ثمنه فساد المصلح ! وهذا الكلام لأمير المؤمنين (عليه السلام) يعلن أنّ حركة

الإصلاح قد تنتهي أحياناً إلى فساد المصلح. ومن ثَمّ فإنَّ أُصول المنهج السياسي العلوي لا تسمح لحُكم الإمام (عليه السلام) أنْ يلجأ إلى ممارسة ذلك النمط من الإصلاحات القائم على مرتكزات غير مشروعة، مثل الإصلاح الاقتصادي الذي يكون ثمنه التضحية بالعدالة الاجتماعيّة، ممّا هو سائد في العالم المعاصر.

إنّ الإمام عليّاً (عليه السلام) يعرف جيّداً كيف يقنع المعارضين الأقوياء ذوي النفوذ السياسي الهائل، ويُغريهم بأنَّ مصالحهم سوف تتأمّن في إطار حُكمه، ثمّ يعمد إلى استئصالهم والقضاء عليهم تدريجيّاً، كما يعرف أيضاً كيف يقنع الشعب، ويُغريه بأنّ حقوقه الواقعيّة سوف تتأمّن، وأنّه سوف يحترم القيم الإسلاميّة، على حين ينهج في العمل سبيلاً آخر، ليرسّخ بذلك قواعد حُكمه ويحافظ على استقراره. ولو أنَّ ذلك قد حصل، لما كان (عليه السلام) عندئذ، هو عليَّ بن أبي طالب؛ بلْ لكان رجل سياسة محترف مثله كمثل بقيّة السياسيّين المحترفين في التاريخ، له أُسوة بهم وهم يتّخذون السياسة أداة لفرض السلطة على الناس، لا أنْ تكون وسيلة لإقامة الحقّ وتأمين حقوق المجتمع. فلم يكن لحركة الإصلاح العلوي من هدف سوى إحياء منهج الحُكم النبوي، ومن ثَمّ لم يكن بمقدورها أنْ تتحرّك على أُسس غير مبدئيّة، مناهضة للقيم والدين وكلّ ما هو غير إنساني. من هذا المنطلق راحت هذه الحركة الإصلاحيّة تواجه العقبات والمشكلات نفسها التي اصطدم بها الحُكم النبوي. لكن الإمام (عليه السلام) استطاع عن طريق تحمله كافّة المشكلات، أنْ يُعيد في التاريخ الإسلامي – ولمرّة أخرى – المعالم الوضّاءة لمنهج الحُكم النبوي، وأنْ يُعلّم الآخرين ممّن يأتي في المستقبل منهج حكومة القلوب[٣٢].

- **إلغاء التمايز الطبقي:**

ساد في عهد الخليفتين الراشدين عمر وعُثمان تمايز طبقي في توزيع الثروة من بيت المال، حتى أصبح الناس قسمين، قسم في عداد الأثرياء وما فوق ذلك، وآخرون لا يرتفعون عن مستوى الفقر كثيراً ! حتى تسبَّبت هذه السياسة في استثراء تفاوت طبقي خطير. فأعلن الإمام عليٌّ (عليه السلام) إلغاء التمايز الطبقي بكلِّ أسبابه، وعهد إلى التسوية بين الناس في العطاء، فالناس عنده سواسية كأسنان المشط، وانقطعت

آمال الطبقة الغنية التي لم تنظر إلى لدنيا إلا بمنظار مادِّي. فقال (عليه السلام): (ألا لا يقولنَّ رجال منكم غداً قد غمرتهم الدنيا، فاتَّخذوا العقار وفجَّروا الأنهار وركبوا الخيول الفارهة، واتَّخذوا الوصائف الروقة، فصار ذلك عليهم عاراً وشناراً، إذا ما منعتهم ما كانوا يخوضون فيه، وأصرتهم إلى حقوقهم التي يعلمون، فينتقمون ذلك ويستنكرون، ويقولون: حرمنا ابن أبي طالب حقوقنا !) [٣٣].

ولمَّا نودي لقبض الحقوق، قال الإمام (عليه السلام) لعبيد الله بن أبي رافع كاتبه: (ابدأ بالمهاجرين فناديهم، وأعطِ كلَّ رجلٍ ممَّن حضر ثلاثة دنانير، ثُمَّ ثنِّ بالأنصار فافعل معهم مثل ذلك، ومن حضر من الناس كلُّهم الأحمر والأسود فاصنع به مثل ذلك) [٣٤]! وتخلَّف يومذاك رجال منهم: طلحة، والزبير، وعبد الله بن عمر، وسعد بن العاص، ومروان بن الحكم، وقد عزَّ عليهم أنْ يكونوا كغيرهم من الموالي والعبيد ! هناك خطب الإمام (عليه السلام) مرَّةً أُخرى قال فيه: (هذا كتاب الله بين أظهرنا، وعهد رسول الله وسيرته فينا، لا يجهل ذلك الا جاهل عانَدَ عن الحقِّ، منكر) [٣٥]، قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا ا لنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللهِ أَتْقَاكُم﴾ [٣٦]، ثُمَّ صاح بأعلى صوته: ﴿ أَطِيعُوا اللهَ وَالرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوا فَإِنَّ اللهَ لا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ﴾ [٣٧]! أتمنُّون على الله ورسوله بإسلامكم ؟! ﴿ بَلِ اللهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلإِيمَانِ إِنْ كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [٣٨]، (أنا أبو الحسن، إلا أنَّ هذه الدنيا التي أصبحتم تتمنونها وترغبون فيها، وأصبحت تغضبكم وترضيكم ليست بداركم ولا منزلكم الذي خلقتم له، فلا تغرنكم – الحياة الدنيا – فقد حذرتموها فاستتموا نعم الله بالصبر لأنفسكم على طاعة الله، والذل لحكمه جلَّ ثناؤه. فأما هذا الفيء فليس لأحد على أحد فيه أثرة وقد فرغ الله من قسمته فهو مال الله، وأنتم عباد الله المسلمون، وهذا كتاب الله به أقررنا وله أسلمنا، وعهد نبينا بين أظهرنا فمن لم يرض به فليتول كيف شاء فإنَّ العامل بطاعة الله والحاكم بحكم الله لا وحشة عليه) [٣٩].

إذا لا حظنا سياسة الإمام علي (عليه السلام) لعرفنا أنها سياسة الدين في النظر إلى عباد الله تعالى نظرة المساواة والعدالة. ومن الطبيعي أنْ تؤدي هذه السياسة العادلة والشفافة إلى نتيجة واحدة وهي الاستقرار الاقتصادي وانخفاض مستوى الفقر وانعدامه في المجتمع. فمتى يتعلم قادتنا الجدد الدروس البليغة من التاريخ ومن تجارب الغير. فهم وكإسلاميين، يكررون دائماً مقولات عن الإمام علي (عليه السلام) يؤكدون زهده وحرصه الشديد على أموال المسلمين إلى حد انفض عنه حتى أقرب الناس إليه مثل أخيه عقيل وابن عمه عبد الله بن عباس وذهبا إلى معاوية نكاية بالإمام (عليه السلام)؛ لأنه رفض تمييزهما على غيرهما في توزيع الأموال، وإصراره بعدم التفريط بأموال المسلمين في سبيل ترضيتهما[٤٠].

المبحث الثاني: سياسة الإمام علي (عليه السلام) الاقتصادية:

إنَّ عهد الإمام (عليه السلام) يختلف عن حكومة باقي الخلفاء على الأقل في السياسة الاقتصادية وهذا من باب اختلاف الاجتهادات. فالوضع الاقتصادي يؤثر على كل الحياة العامة للدولة والشعب. والوضع الاقتصادي الضعيف يؤدي إلى الفساد الأخلاقي. والفساد الاقتصادي يؤدي إلى زيادة نشوء الميليشيات المسلحة، والعصابات، وشبكات التخريب. والوضع العسكري مرتبط قوة أو ضعفاً بالعامل الاقتصادي. وعن طريق الفقر يمكن اختراق الجيش وهزيمته وشراء حتى بعض الذمم، والفقر يؤدي بالجندي إلى الهروب من أجل لقمة العيش. ومن ثمَّ يؤدي الفقر إلى تذمر الشعب. والوضع الاقتصادي يؤثر حتى على الإيمان بالله تعالى. والعامل الاقتصادي هو سبب رئيس في وحدة البلد أو في تمزيقه.

وإنَّ القائد الناجح يعرف كيف يتعامل مع العامل الاقتصادي. والقائد الفاشل من يفلت من بين يديه ميزانية الدولة أو من تقع الميزانية بين يديه ولكنه لا يعرف كيف يتصرف بها. وقد عالج أمير المؤمنين (عليه السلام) طول مدة خلافته المشكلة الاقتصادية بكل عدالة، وهذه بعض النماذج من التراث الاقتصادي في سيرة الإمام علي (عليه السلام):

- **توزيع المال بالسويّة:**

قال ابن أبي الحديد المعتزلي (ت ٦٥٦هـ): إنَّ علياً (عليه السلام) خطب في اليوم الثاني من بيعته بالمدينة، فقال: (ألا إنَّ كل قطيعة أقطعها عثمان، وكل مال أعطاه من مال الله، فهو مردود في بيت المال، فإنَّ الحق القديم لا يبطله شيء، ولو وجدته وقد تزوج به النساء، وفرق في البلدان، لرددته إلى حاله، فإنَّ في العدل سعة، ومن ضاق عنه الحق فالجور عليه أضيق) [٤١].

وقد استرجع الإمام (عليه السلام) أموال بيت المال، وهو يعلم أنّه بهذا الإجراء الصارم، سوف يجرّ على نفسه كثيراً من الأزمات في حكومته.

وأما سياسته (عليه السلام) في توزيع المال، فقد جاء في الكافي عن أبي مخنف: أنه أتى أمير المؤمنين (عليه السلام) رهط من الشيعة، فقالوا: يا أمير المؤمنين، لو أخرجت هذه الأموال ففرّقتها في هؤلاء الرؤساء والأشراف، وفضّلتهم علينا، حتى إذا استوثقت الأمور عدّت إلى أفضل ما عوّدك الله من القسم بالسوية، والعدل في الرعية !!، فقال أمير المؤمنين (عليه السلام): (أتأمروني – ويحكم – أنْ أطلب النصر بالظلم والجور فيمن ولّيتُ عليه من أهل الإسلام !! لا والله لا يكون ذلك ما سمر السمير، وما رأيت في السماء نجماً، والله لو كانت أموالهم مالي لساويتُ بينهم، فكيف وإنّما هي أموالهم !!) [٤٢].

وجاء في كتاب " الاختصاص" أنه (عليه السلام) أنه قد ولّى بيتَ مالِ المدينة عمّارَ بن ياسر وأبا الهيثم بن التيّهان فكتب: العربي والقرشي والأنصاري والعجمي وكلّ من كان في الإسلام من قبائل العرب وأجناس العجم سواء. فأتاه سهل بن حنيف بمولى له أسود، فقال: كم تعطي هذا ؟ فقال له أمير المؤمنين (عليه السلام): (كم أخذتَ أنتَ ؟) قال: ثلاثة دنانير، وكذلك أخذ الناس. قال: (فأعطوا مولاه مثل ما أخذ؛ ثلاثة دنانير) [٤٣].

وقد وفدت إلى الإمام علي (عليه السلام) سيدة قرشية من الحجاز طالبة منه الزيادة في عطائها، وقد التقت قبل أنْ تصل إليه بعجوز فارسية كانت مقيمة في الكوفة فسألتها عن عطائها فإذا به يساوي ما خصص لها، فأمسكت بها وجاءت بها إليه،

وقد رفعت عقيرتها قائلة: هل من العدل أنْ تساوي بيني وبين هذه الأمة الفارسية ؟!!. فرمقها الإمام (عليه السلام) بطرفه، وتناول قبضة من التراب، وجعل ينظر إليه ويقلبه بيده وهو يقول: (لم يكن بعض هذا الترب أفضل من بعض)[٤٤]، وتلا قوله تعالى: ﴿إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللهِ أَتْقَاكُم﴾[٤٥].

- **عدم التأخير في توزيع أموال العامّة:**

يروي أحدهم أنّه قال: شهدتُ علي بن أبي طالب (عليه السلام) أُتي بمال عند المساء، فقال: (أقسموا هذا المال)، فقالوا: قد أمسينا يا أمير المؤمنين ! فأخِّره إلى غدٍ. فقال لهم: (تقبلون – أي تكفلون – لي أنْ أعيش إلى غدٍ) ؟ قالوا: ماذا بأيدينا ! قال: (فلا تؤخّروه حتى تقسّموه)، قال: فأتي بشمع فقسموا ذلك المال من غنائمهم[٤٦].

وعن أبي صالح السمّان قال: رأيت عليّاً دخل بيت المال، فرأى فيه مالاً، فقال: (هذا هاهنا والناس يحتاجون!!) فأمر به فقسّم بين الناس، فأمر بالبيت فكُنس، فنُضح، وصلّى فيه[٤٧].

- **التنمية الزراعيّة:**

أولى الإمام (عليه السلام) عناية فائقة بالتنمية الزراعيّة من أجل القضاء على الفقر في المجتمع، وراح يُقرّع الأُمّة التي تملك الماء والتراب ثمّ تُصاب مع ذلك بالفقر، وهو يقول: (مَن وجد ماءً وتراباً، ثمّ افتقر فأبعده الله)[٤٨].

وفي نهج الإمام (عليه السلام) تتمثّل واحدة من ملاكات تقييم كفاءة الأنظمة بمدى التزامها بمبدأ التنمية الزراعيّة. لهذا كان يعدّ التنمية الزراعيّة في طليعة الوظائف الأساس للعاملين في حكومته، وقد ألزم أُمراء الجيوش بالدفاع عن حقوق الفلاّحين[٤٩].

وقد أكد الإمام (عليه السلام) في عهده لمالك الأشتر رعاية إصلاح الأرض قبل أخذ الخراج منها يقول (عليه السلام): (وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج لأنَّ؛ ذلك لا يدرك إلا بالعمارة ، ومن طلب الخراج بغير عمارة أخرب البلاد وأهلك العباد، ولم يستقم أمره الا قليلاً)[٥٠].

وقال (عليه السلام) في التنمية الزراعيّة: (إنّ معايش الخلق خمسة: الإمارة، والعمارة، والتجارة، والإجارة، والصدقات)[٥١]. وينقل لنا التاريخ أنَّ الإمام (عليه السلام) كان يغرس النخل ويحفر الآبار وهي إلى اليوم ماثلة أمامنا في المنطقة المعروفة باسمه: (أبيار علي)[٥٢]، وهذا إنْ دلّ على شيء إنّما يدلّ على اهتمام الإمام (عليه السلام) بالجانب الزراعي الذي يوفر على الأمّة الإسلامية مدخولاتها الاقتصادية.

- **التنمية الصناعيّة:**

مع أنَّ الصناعة لم تكن تؤدي دوراً مهمّاً في الاقتصاد السائد على عهد حكم الإمام (عليه السلام)، إلاّ أنّه أولاها أهمّية كبيرة كما يتبيَّن من الأحاديث التي تُنقَل عنه (عليه السلام) في هذا المجال؛ فالإمام (عليه السلام) يذكر الحِرَف والصناعات على أنّها كنز، ويوصي العاملين في حكومته بحماية الحرفيّين، كما يحثّ أهل الصناعات على مراعاة الدقّة في العمل، وأنْ لا يضحّوا بالجودة والكفاءة في سبيل السرعة. وقال (عليه السلام) في التنمية الصناعيّة: (حرفة المرء كنز) [٥٣].

- **التنمية التجاريّة:**

كانت التجارة في صدر الإسلام وفي أثناء العهد العلوي تؤدي الدور الأكبر في تأمين الاحتياجات الاقتصاديّة للمجتمع. لذلك عمدت حكومة الإمام (عليه السلام) إلى حماية التجّار بجوار حمايتها لأصحاب الصناعات والحرف[٥٤]. وقال (عليه السلام) في التنمية التجاريّة – للموالي – : (اتّجروا، بارك الله لكم؛ فإنّي قد سمعتُ رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يقول: الرزق عشرة أجزاء؛ تسعة أجزاء في التجارة، وواحدة في غيرها) [٥٥].

لقد كان أهم ما يعني به الإمام (عليه السلام) في سياسته الاقتصادية زيادة الدخل الفردي، ونشر الرفاهية والرخاء بصورة شاملة في جميع أنحاء العالم الاسلامي وقد حفلت رسائله إلى ولاته بالاهتمام في هذه الجهة، فقد أكد لزوم الانفاق في تطوير الاقتصاد العام حتى لا يبقى أي شبح للفقر والحرمان في البلاد[٥٦].

- **مراقبة السوق:**

للسوق أهمّية كبيرة في الاقتصاد، ولذلك حرص الإمام (عليه السلام) على ممارسة الإشراف المباشر عليه؛ إذْ كان يراقب السوق شخصياً، في إطار برنامج يسوقه صبيحة كلّ يوم إلى أسواق الكوفة، وكأنّه في مهمّة "معلِّم الصبيان"، وهو يحثّ الباعة على التزام التقوى، والاحتراز عن التطفيف والكذب والظلم والاحتكار، وينهاهم عن ضروب المعاصي التي قد ينزلقون إليها في هذا المجال. وكان يطلب منهم رعاية الإنصاف، وتحرّي الأخلاق الإسلاميّة في التعاطي مع المشترين. وقد ورد عن الإمام الباقر (عليه السلام) أنّه قال: (كان أمير المؤمنين (عليه السلام) بالكوفة ... يغتدي كل يوم بكرة من القصر، فيطوف في أسواق الكوفة سوقاً سوقاً ومعه الدرة على عاتقه، وكان لها طرفان، وكانت تُسمّى السبيبة، فيقف على أهل كل سوق، فينادي: يا معشر التّجار، اتقوا الله عزَّ وجلَّ.

فإذا سمعوا صوته (عليه السلام) ألقوا ما بأيديهم، وارعوا إليه بقلوبهم، وسمعوا بآذانهم، فيقول (عليه السلام): قدّموا الاستخارة، وتبرّكوا بالسهولة، واقتربوا من المبتاعين، وتزيّنوا بالحلم، وتناهوا عن اليمين، وجانبوا الكذب، وتجافوا عن الظلم، وأنصفوا المظلومين، ولا تقربوا الربا، وأوفوا الكيل والميزان، ولا تبخسوا الناس أشياءهم، ولا تعثوا في الأرض مفسدين، فيطوف عليه السلام في جميع أسواق الكوفة، ثمَّ يرجع فيقعد للناس) [٥٧].

لا بدّ من وجود رقابة اقتصادية صارمة للسوق في تفاصيل البيع والشراء، والمعاملات التجارية الأخرى، وفي خلاف ذلك فإنَّ السوق سوف تتحوّل إلى مركز للفساد الاقتصادي.

ويصف لنا الإمام الحسين (عليه السلام) حركة الإمام علي (عليه السلام) في أسواق الكوفة بشكل تفصيلي. فقد ورد عنه (عليه السلام): (أنَّ – علياً عليه السلام – ركب بغلة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) الشهباء بالكوفة، فأتى سوقاً سوقاً، فأتى طاق اللحّامين، فقال بأعلى صوته: يا معشر القصّابين، لا تنخعوا، ولا تعجّلوا الأنفس حتى تزهق، وإيّاكم والنفخ في اللحم للبيع، فإنّي سمعتُ رسول الله (صلى الله عليه

وآله وسلم) ينهى عن ذلك) [٥٨]. ثمّ أتى التمّارين فقال: (أظهروا من رديء بيعكم ما تظهرون من جيّده. ثمَّ أتى السّمّاكين فقال: لا تبيعوا إلّا طيباً، وإيّاكم وما طفا. ثمَّ أتى الكُناسة فإذا فيها أنواع التجارة، من نحاس، ومن مائع، ومن قماط، ومن بائع إبر، ومن صيرفي، ومن حناط، ومن بزّاز، فنادى بأعلى صوته: إنَّ أسواقكم هذه يحضرها الإيمان، فشوبوا أيمانكم بالصدقة، وكفّوا عن الحلف، فإنّ الله عزَّ وجلَّ لا يُقدّس من حلف باسمه كاذباً) [٥٩]. هكذا، ينزل الإمام (عليه السلام) بنفسه إلى السوق وبيده الدُرّة لينذر المطفّفين والذين يغشّون في تجارتهم. ويباشر هذا العمل الشاق بنفسه، ولا يكله إلى غيره ليطمئن بنفسه إلى سلامة حركة التجارة في السوق.

قال الأصبغ بن نباتة: قلتُ له يوماً أنا أكفيك هذا يا أمير المؤمنين، واجلس في بيتك! فقال له الإمام (عليه السلام): (ما نصحتني يا أصبغ) [٦٠].

لقد كان المجتمع الإسلامي يومذاك، بعدما دبّ فيه الفساد الإداري والمالي والاقتصادي بحاجة إلى نزول أمير المؤمنين (عليه السلام) بنفسه إلى السوق؛ ليدرك الناس أهمية العدل في أسواق المسلمين. وقد كان الإمام (عليه السلام) يُمثّل هذه السلطة ويدخل في أوساط الناس ليتعلّموا منه احترام النظام وتطبيق مبادئ القانون. والملاحظ في القضايا الاقتصادية أنه قد لا تكون زيادة الإنتاج بمكان من الأهمية بقدر أهمية الرقابة على الأسواق والاستهلاك ومن هنا نشاهد أنَّ يوسف (عليه السلام) في أيام حكومته، حاول – بشدة – أنْ يسيطر على الاستهلاك الداخلي في سنوات الوفرة لكي يتمكن من الاحتفاظ بجزء كبير من المنتوجات الزراعية لسنوات القحط والمجاعة القادمة، وفي الحقيقة أنَّ زيادة الإنتاج والرقابة متلازمان لا يفترقان، فالزيادة في الإنتاج لا تثمر إلا إذا أعقبتها رقابة صحيحة، وأنَّ الرقابة تكون أكثر فائدة إذا أعقبتها زيادة في الإنتاج.

إنَّ السياسة الاقتصادية التي انتهجها يوسف (عليه السلام) في مصر أظهرت أنَّ الخطة الاقتصادية الصحيحة والمتطورة مع الزمن لا يمكن أنْ تقتصر على متطلبات الجيل الحاضر؛ بلْ لابد أنْ تراعي مصالح الأجيال القادمة؛ لأنَّ التفكير بالمصالح المستعجلة للجيل الحاضر والتغاضي عن مصالح الأجيال القادمة – كما لو استهلكنا

جميع ثروات الأرض – تعد غاية الأنانية وحب الذات؛ إذْ إنَّ الأجيال القادمة هم في الواقع اخوتنا وأبناؤنا فلابد من التفكير في مصالحهم وعدم التفريط بها [٦١].

- **التسامح في أسلوب جباية الخراج:**

يصف أحد الرجال الذين استعملهم الإمام (عليه السلام) لأخذ الخراج، فيقول: استعملني علي بن أبي طالب (عليه السلام) على بزرج سابور [٦٢]، فقال: (لا تضربنّ رجلاً سوطاً في جباية درهم، ولا تبيعنّ لهم رزقاً، ولا كسوة شتاء ولا صيف، ولا دابة يعتملون عليها، ولا تقم رجلاً قائماً في طلب درهم). قال: قلت: يا أمير المؤمنين، إذاً أرجع إليك كما ذهبت من عندك! قال: (وإنْ رجعت كما ذهبت، ويحك إنّما أمرنا أنْ نأخذ منهم العفو) [٦٣]. وقال (عليه السلام) في سياسة أخذ الخراج في كتابه إلى أُمراء الخراج: (بسم الله الرحمن الرحيم. من عبد الله عليّ أمير المؤمنين إلى أُمراء الخراج، أمّا بعد: فإنّه من لم يحذر ما هو صائر إليه لم يقدّم لنفسه ولم يحرزها، ومن اتّبع هواه وانقاد له على ما يعرف نفع عاقبته عمّا قليل ليصبحنّ من النادمين. ألا وإنّ أسعد الناس في الدنيا من عدل عمّا يعرف ضرّه، وإنّ أشقاهم من اتّبع هواه. فاعتبروا)[٦٤].

وقال (عليه السلام) في عمارة البلاد في عهده إلى مالك الأشتر: (هذا ما أمر به عبد الله عليٌّ أمير المؤمنين مالكَ بن الحارث الأشتر في عهده إليه، حين ولاّه مصر ... جباية خراجها، وجهاد عدوّها، واستصلاح أهلها، وعمارة بلادها) [٦٥].

- **الحثّ على العمل وتحسين الاقتصاد:**

يعدّ الفقر الاقتصادي في رؤية الإمام (عليه السلام) معلولاً للتلازم بين ثقافة الكسل والعجز. وإلاّ فإنَّ المجتمع الذي تهيمن عليه ثقافة العمل لا يمكن أنْ يُصاب أبداً بآفة الفقر، الذي يعدّ بؤرة لتفشّي كثير من الأمراض المادّية والمعنويّة في المضمارين الفردي والاجتماعي. وعلى هذا الأساس راح الإمام (عليه السلام) يُشيع ثقافة العمل في ربوع المجتمع بوصف العمل عبادة، وكان هو نفسه (عليه السلام) عاملاً نموذجياً [٦٦].

قال الإمام (عليه السلام) في الحثّ على العمل وتحسين الوضع الاقتصادي للفرد وتجنب الكسل: (إنّي لأَبغض الرجل يكونُ كسلان من أمر دنياه؛ لأنّه إذا كان كسلان من أمر دنياه فهو عن أمر آخرته أكسل) [٦٧].

الكسل: هو التثاقل عن الشيء والقعود عن إتمامه من أمور الدين والدنيا. والكسل قسمان:

الأول: كسل العقل بعدم إعماله في التفكر والتدبر والنظر في آلاء الله تعالى من ناحية، وفي تركه النظر إلى ما يصلح شأن الإنسان ومن حوله في الدنيا التي فيها معاشه، وما تأخرت الأمم إلا نتيجة كسل أصحاب العقول فيها وقلة اكتراثهم بالقوة الإبداعية المفكرة التي أودعها الله فيهم.

الثاني: كسل البدن المؤدي إلى التثاقل عن الطاعات وأداء العبادات على الوجه المشروع، وكذلك يؤدي إلى تأخر الأفراد والأمم والشعوب في مجال النشاطات المختلفة. هذه دروس قيادية يرسلها أمير المؤمنين (عليه السلام) عبر التاريخ إلى كل من يتصدّى لموقع قيادة الجماعة المؤمنة وإدارتها، ليتعلّم هذه القوّة والصرامة في الحقّ والرحمة والتسامح مع الطبقة المستضعفة من الناس. وسبحان الذي جمع في الإمام علي (عليه السلام) هذه الأضداد من الصفات: اللين، والرحمة، والرقة، والعاطفة، من جانب، والصرامة، والقوّة، والحسم، والحزم، من جانب آخر... كلٌّ في موقعه.

- **تأمين الاحتياجات الأساس للرعية جميعاً:**

ترتكز سياسة الإمام (عليه السلام) الاقتصاديّة على استئصال الفقر من المجتمع؛ إذْ كان (عليه السلام) يقول: (فما جاع فقير إلاّ بما مُتّع به غنيّ) [٦٨]. على هذا الضوء كان يرى أنّ الدولة الإسلاميّة مسؤولة عن تأمين متطلّبات الحدّ الأدنى، وتوفير المستلزمات الضروريّة لجميع الذين يعيشون في نطاق جغرافيّة الأمصار الإسلاميّة. فبما أنَّ الذي يعيش في الكوفة ينبغي أنْ يحظى بالرفاه النسبي، وأنْ لا يواجه مشكلة على صعيد المستلزمات الأوّليّة مثل الطعام والشراب والمسكن، كان الحال كذلك في سائر الأمصار؛ إذْ كان الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) يركّز على حماية الطبقة

الضعيفة من المجتمع، ويولي عناية خاصة بالأيتام وأُسر الشهداء، فكان يهتمّ بذلك شخصيّاً كلّما واتته الفرصة[٦٩].

- **حرمة بذل المال العامّ:**

كان الإمام (عليه السلام) يعدّ المال العام أمانة لدى العاملين في أُطُر الدولة، وكان لا يسمح لهؤلاء في بذل هذا المال وتوزيعه هدايا وهبات، ويقول: (جود الولاة بفيء المسلمين جور وخَتْر)[٧٠]. إنَّ بيت المال العام ملك للمسلمين والإمام وليّ المسلمين يعمل لما فيه مصلحتهم[٧١].

- **تحريم الامتيازات للأولاد والمقرّبين:**

لم يكن الإمام (عليه السلام) يعترف بأي امتياز خاص لأحد في توزيع المال العامّ، ولم يُستثنَ من هذا القانون أحدٌ لا من الشخصيّات السياسيّة والاجتماعيّة البارزة، ولا من أولاده المقرّبين إليه؛ بلْ كان الإمام (عليه السلام) يُبدي حذراً أكبر في هذا الجانب إزاء المقرّبين إليه؛ لكي يكون ذلك عظة للآخرين.

- **التقشّف في المال العامّ والاحتياط في صرفه:**

كان نهج الإمام (عليه السلام) في صرف المال العام يشدّ إليه الأنظار ويوحي بالدروس والعبر. فلكي يدفع ولاته والعاملين معه إلى أقصى نهايات التقشّف وصيانة الأموال العامة، عمّم الإمام (عليه السلام) أمراً إدارياً حثَّ فيه هؤلاء أنْ لا ينسوا هذا المبدأ في الكتابة إليه، وراح يقول: (أدقّوا أقلامكم، وقاربوا بين سطوركم، واحذفوا عنّي فضولكم، وأقصدوا قصد المعاني، وإيّاكم والإكثار؛ فإنَّ أموال المسلمين لا تحتمل الأضرار)[٧٢].

أمّا حرص الإمام (عليه السلام) نفسه وسلوكه الشخصي في التصرّف ببيت المال، فهو أمر يبعث على الدهشة ! فالإمام (عليه السلام) لم يكن على استعداد لأنْ يفيد من نور سراج تابع لبيت المال في جواب من راجعه ليلاً في أمر شخصي ! فعندما كان الإمام (عليه السلام) مشغولاً بكتابة ما يتعلّق بكيفيّة تقسيم بيت المال، ودخل

عليه طلحة والزبير في أمر شخصي، عمد إلى السراج الذي كان يستهلك وقوده من الثروات العامّة فأطفأه، وأمر من يأتي إليه بسراج آخر من بيته ! [٧٣].

الخاتمة:

خلص البحث إلى ما يأتي:

١- إنَّ الإنسانية على ما جربت من تجارب وبلغت من رقي وأبدع في الأنظمة الاقتصادية، فإنها بأي حال لم تستطع أنْ تنشأ مثل هذا النظام الاقتصادي الذي انتهجه الإمام (عليه السلام)؛ لأنه يرتبط بواقع الحياة، ولا يشذ عن سننها، وهو يهدف قبل كل شيء إلى عدالة التوزيع وبسط الرفاهية على الناس جميعاً.

٢- في الإصلاح الاقتصادي سن الإمام (عليه السلام) قانوناً للطبقة الفقيرة لضمان حقوقهم، وجعل الإصلاح الاقتصادي أساساً للإصلاح الاجتماعي.

٣- إنَّ المثل العليا في سياسة الإمام (عليه السلام) الاقتصادية، هي من دون شك تنشد الأهداف الأصيلة التي رفع شعارها الإسلام، ولكن لم يفقها ذلك الجيل الذي تعود على الأثرة، وتعود على الاستغلال، فانصرفوا عن الإمام (عليه السلام) وأهل بيته (عليهم السلام) والتحقوا بالمعسكر الأموي الذي يضمن لهم الاستغلال، والنهب، وسلب قوت الشعب، والتلاعب باقتصاد البلاد.

الهوامش:

(١) سورة لقمان، الآية ١٩.

(٢) سورة الفرقان، الآية ٦٧.

(٣) سورة فاطر، الآية ٣٢.

(٤) سورة التوبة، الآية ٤٢.

(٥) الراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن، ٦٧٢.

(٦) السيد محمد باقر الصدر، اقتصادنا، ٤٤.

(٧) سورة البقرة، الآية ٢٧٥.

(٨) سورة الحشر، الآية ٧.

(٩) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١١٩/١٧.

(١٠) الواسطي، عيون الحِكم والمواعظ، ٣٧.

(١١) الآمدي، غرر الحكم، ٢٤٧.

(١٢) الواسطي، عيون الحِكم والمواعظ، ٣٩.

(١٣) ابن شعبة الحراني، تحف العقول، ٨٥.

(١٤) القبانجي، مسند الإمام علي (عليه السلام)، ٣٠٣/١٠.

(١٥) الواسطي، عيون الحِكم والمواعظ، ٤٤٥.

(١٦) البروجردي، جامع أحاديث الشيعة، ١٠٨/١٧.

(١٧) الواسطي، عيون الحِكم والمواعظ، ٤٢٦؛ الشيخ هادي النجفي، موسوعة أحاديث أهل البيت، ١٥٤/٩.

(١٨) الطبرسي، مستدرك الوسائل، ٥٤/١٣.

(١٩) الواسطي، عيون الحِكم والمواعظ، ٤٧٣؛ الريشهري، ميزان الحكمة، ٢٨٨٠/٤.

(٢٠) الريشهري، ميزان الحكمة، ٢٥٥٦/٣.

(٢١) الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)، نهج البلاغة، ٤٩٤.

(٢٢) الميرجهاني، مصباح البلاغة، ١٩٧/٣.

(٢٣) الواسطي، عيون الحِكم والمواعظ، ٣٤٩.

(٢٤) غرر الحكم، ٢٤٢-٢٤٣.

(٢٥) الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)، نهج البلاغة، ٣٧٧.

(٢٦) الشاهرودي، مستدرك سفينة البحار، ٥٢٨/٨.
(٢٧) الشيرازي، الأمثل، ٢٤٢/٧.
(٢٨) الشيخ محمد مهدي شمس الدين، دراسات في نهج البلاغة، ٣٩.
(٢٩) الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)، نهج البلاغة، ٤٣٩.
(٣٠) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٨٥/١٧.
(٣١) الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)، نهج البلاغة، ٩٩.
(٣٢) ينظر: الريشهري، موسوعة الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)، ٥٥.
(٣٣) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٣٧/٧.
(٣٤) الخوئي، منهاج البراعة، ٧٥/١٣.
(٣٥) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٤٠/٧.
(٣٦) سورة الحجرات، الآية ١٣.
(٣٧) سورة آل عمران، الآية ٣٢.
(٣٨) سورة الحجرات، الآية ١٧.
(٣٩) ابن شدقم، وقعة الجمل، ٧٠.
(٤٠) السيد علي القطبي الحسيني،علي بن أبي طالب (عليه السلام) والسياسة الاقتصادية، ٤.
(٤١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٢٦٩/١.
(٤٢) الشيخ الكليني، الكافي، ٣١/٤.
(٤٣) الشيخ المفيد، الاختصاص، ١٥٢.
(٤٤) القرشي، حياة الإمام الحسين (عليه السلام)، ٤٠٧/١.
(٤٥) سورة الحجرات، الآية ١٣.
(٤٦) الحر العاملي، وسائل الشيعة، ١٠٨/١٥.
(٤٧) البلاذري، أنساب الأشراف، ١٣٣/٢.
(٤٨) الحر العاملي، هداية الأمة، ١٥/٦.
(٤٩) الريشهري، موسوعة الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)، ١٧٣.
(٥٠) الإمام علي بن أبي طالب، نهج البلاغة، ٤٣٦.
(٥١) الحر العاملي، وسائل الشيعة، ٣٥/١٩.

(٥٢) وتسمى أيضاً: (ذو الحليفة) بضم ففتح: وهو مكان على ستة أميال من المدينة وعشر مراحل من مكة. الحصفكي، الدر المختار، ٥٣٢/٢.

(٥٣) العيناثي الجزيني، المواعظ العددية، ٥٥.

(٥٤) الريشهري، موسوعة الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)، ٢٩.

(٥٥) الشيخ الكليني، الكافي، ٣١٩/٥.

(٥٦) القرشي، حياة الإمام الحسين (عليه السلام)، ٤٠٩/١.

(٥٧) الشيخ الكليني، الكافي، ١٥١/٥.

(٥٨) الطبرسي، مستدرك الوسائل، ١٥٧/١٦.

(٥٩) ينظر: القاضي النعمان المغربي، دعائم الإسلام، ٩٤/٢؛ ٥٣٨/٢.

(٦٠) القبانجي، مسند الإمام علي (عليه السلام)، ٢٣/٦.

(٦١) ينظر: الشيرازي، الأمثل، ٢٤٣/٧.

(٦٢) بزرج سابور: معرب عن وزرك شافور وهي المسماة بالسريانية عكبرا، وهو اسم بليدة من نواحي دجيل

قرب صريفين وأوانا، بينها وبين بغداد عشرة فراسخ. ياقوت الحموي، معجم البلدان، ١٤٢/٤.

(٦٣) البيهقي، السنن الكبرى، ٢٠٥/٩.

(٦٤) ابن مزاحم المنقري، وقعة صفين، ١٠٨.

(٦٥) ابن ميثم البحراني، شرح نهج البلاغة، ١٣٤/٥.

(٦٦) الريشهري، موسوعة الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)، ٢٨.

(٦٧) القاضي النعمان المغربي، دعائم الإسلام، ١٤/٢؛ القبانجي، مسند الإمام علي (عليه السلام)، ٣٠/٦. وقد جاء هذا الحديث في كتب أخرى عن الإمام أبي جعفر (عليه السلام)، الشيخ الكليني، الكافي، ٨٥/٥؛ الحر العاملي، وسائل الشيعة، ٥٩/١٧.

(٦٨) الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)، نهج البلاغة، ٥٣٣.

(٦٩) الريشهري، موسوعة الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)، ٣١.

(٧٠) الآمدي، غرر الحكم، ٢٣٦.

(٧١) الجواهري، بحوث في الفقه المعاصر، ٣٢٦/٧.

(٧٢) الشيخ الصدوق، الخصال، ٣١٠.

(٧٣) الريشهري، موسوعة الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)، ٣٢.

المصادر والمراجع:

- خير ما نبتدئ به القرآن الكريم.

المصادر:

الآمدي، أبو الفتح، عبد الواحد بن محمد التميمى (ت ٥٥٠هـ):

١- غرر الحِكم ودرر الكلم، (مؤسسة التبليغ الإسلامي، قم، ١٣٦٦هـ).

البلاذري، أبو الحسن أحمد بن يحيى بن جابر (ت ٢٧٩هـ):

٢- انساب الأشراف، تحقيق محمد باقر المحمدي، (مؤسسة الأعلمي، بيروت، ١٣٩٤هـ).

البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى (ت ٤٥٨هـ):

٣- السنن الكبرى، (دار الفكر، بيروت، د.ت).

ابن أبي الحديد، عز الدين عبد الحميد بن هبة الله المدائني المعتزلي (ت ٦٥٦هـ):

٤- شرح نهج البلاغة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، (دار إحياء الكتب العلمية، بيروت، ١٣٧٨هـ).

الحصفكي، محمد أمين ابن عابدين (ت ١٠٨٨هـ):

٥- در المختار شرح تنوير الأبصار في فقه مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان، تحقيق مكتب البحوث الإسلامية، (دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ).

الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد بن المفضل (ت ٥٠٢هـ):

٦- المفردات في غريب القرآن الكريم، تحقيق نديم مرعشلي، (الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ).

ابن شدقم، ضامن بن شدقم بن علي الحسيني المدني (ت ١٠٨٢هـ):

٧- وقعة الجمل، تحقيق تحسين آل شبيب الموسوي، (مطبعة محمد، ١٤٢٠هـ).

ابن شعبة الحراني، أبو محمد الحسن بن علي بن الحسين الحلبي (ت ق ٤هـ):

٨- تحف العقول عن آل الرسول (تحفة العقول)، تحقيق علي أكبر غفاري، (مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ١٤٠٤هـ).

الشيخ الصدوق، أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه (ت ٣٨١هـ):

٩- الخصال، تحقيق علي اكبر غفاري، (الناشر جماعة المدرسين، قم، ١٤٠٣هـ).

الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام): أبو الحسن علي بن أبي طالب بن عبد المطلب (ت ٤٠هـ):

١٠- نهج البلاغة، مجموع ما اختاره الشريف ابو الحسن محمد الرضي بن الحسن الموسوي من كلام أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب، ضبط نصّه وابتكر فهارسه العلميّة وحققه صبحي الصالح، (الطبعة الأولى، بيروت، ١٣٨٧هـ).

العيناثي الجزيني، محمد بن الحسن بن القاسم العاملي (ت ١٠٨٠هـ):

١١- الاثنا عشرية في المواعظ العددية، (نشر المطبعة الإسلامية، إيران، د ت).

القاضي النعمان بن محمد التميمي المغربي (ت ٣٦٣هـ):

١٢- دعائم الإسلام، تحقيق آصف بن علي أصغر، (دار المعارف، القاهرة، ١٣٨٣هـ).

الشيخ الكليني، أبو جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الرازي (ت ٣٢٨هـ):

١٣- الكافي، تحقيق علي أكبر الغفاري، (دار الكتب الإسلامية، طهران، ١٣٨٨هـ).

ابن مزاحم المنقري، نصر بن مزاحم بن سيار التميمي الكوفي (ت ٢١٢هـ):

١٤- وقعة صفين، تحقيق عبد السلام محمد هارون، (مطبعة المدني، مصر، ١٣٨٢هـ).

الشيخ المفيد، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي (ت ٤١٣هـ):

١٥- الاختصاص، صححه وعلق عليه علي أكبر الغفاري، (مطبعة دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤١٤هـ).

ابن ميثم البحراني، كمال الدين ميثم بن علي بن ميثم البحراني (ت ٦٧٩هـ):

١٦- شرح نهج البلاغة، (مؤسسة النصر، قم، ١٣٦٢هـ).

الواسطي، الشيخ كافي الدين أبي الحسن علي بن محمد الليثي (ت ق٦):

١٧- عيون الحِكم والمواعظ، تحقيق حسين الحسيني، (دار الحديث، قم، ١٤١٨هـ).

ياقوت الحموي، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله شهاب الدين الرومي البغدادي (ت ٦٢٦هـ):

١٨- معجم البلدان، (دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت).

المراجع:

البروجردي، حسين الطباطبائي (ت ١٣٩٩هـ):

١٩- جامع أحاديث الشيعة، (المطبعة العلمية، قم، ١٣٩٩هـ).

الجواهري، الشيخ حسن:

٢٠- بحوث في الفقه المعاصر، (دار الذخائر، بيروت، ١٤١٨هـ).

الحر العاملي، محمد بن الحسن (ت ١١٠٤هـ):

٢١- وسائل الشيعة (تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة)، تحقيق مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، (مطبعة مهر، قم، ١٤١٤هـ).

٢٢- هداية الأمة الى أحكام الأئمة عليهم السلام، تحقيق قسم الحديث في مجمع البحوث العلمية، (الناشر مجمع البحوث العلمية، مشهد، ١٤١٢هـ).

الخوئي، العلامة المحقق الحاج ميرزا حبيب الله الهاشمي الخوئي (ت ١٣٢٤هـ):

٢٣- منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، تحقيق السيد إبراهيم الميانجي، (منشورات دار الهجرة، قم، ١٤٠٣هـ).

الريشهري، محمد:

٢٤- موسوعة الإمام عليّ بن أبي طالب (عليه السلام) في الكتاب والسنّة والتاريخ بمساعدة محمّد كاظم الطباطبائي ومحمود الطباطبائي، (دار الحديث، قم، ١٤٢١هـ).

٢٥- ميزان الحكمة، (دار الحديث، قم، ١٤١٦هـ).

الشاهرودي، علي النمازي (ت ١٤٠٥هـ):

٢٦- مستدرك سفينة البحار، تحقيق حسن علي النمازي، (مؤسسة النشر الإسلامي لجماعة المدرسين، قم، ١٤١٨هـ).

الشيرازي، ناصر مكارم:

٢٧- الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، (طبع الحوزة العلمية، قم، ١٤٠٤هـ).

الطبرسي، ميرزا حسين النوري (ت ١٣٢٠هـ):

٢٨- مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل، تحقيق مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، (مؤسسة آل البيت، بيروت، ١٤٠٨هـ).

السيد القبانجي، حسن:

٢٩- مسند الإمام علي (ع)، تحقيق هادي السلامي، (مطبعة الأعلمي، بيروت، ١٤٢١هـ).

القرشي، الشيخ باقر شريف:

٣٠- حياة الإمام الحسين (عليه السلام) دراسة وتحليل، (مطبعة الآداب، النجف الأشرف، ١٣٩٥هـ).

السيد علي القطبي الحسيني:

٣١- علي بن أبي طالب (عليه السلام) والسياسة الاقتصادية.

http://www.alnoor.se/article

السيد محمد باقر الصدر (ت ١٤٠٠هـ):

٣٢- اقتصادنا، تحقيق مكتب الإعلام الإسلامي، (مطبعة الإعلام الإسلامي، قم، ١٤٢٥هـ).

الشيخ محمد مهدي شمس الدين:

٣٣- دراسات في نهج البلاغة، (دار الزهراء للطباعة والنشر، بيروت، ١٣٩٢هـ).

الميرجهاني، حسن المير جهاني الطباطبائي المحمد آبادي الجرقويي الأصبهاني (ت ١٣٨٨هـ):

٣٤- مصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة)، (د مط، طهران، ١٤٢٠هـ).

الشيخ هادي النجفي:

٣٥- موسوعة أحاديث أهل البيت، (دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٣هـ).